الأمـــم المتحـــدة

تقـــريـــر
اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون
الملحق رقم ٢٩ (A/51/29)

A/51/29

تقـــريـــر
اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

الجمعيـــة العامـــة
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون
الملحق رقم ٢٩ (A/51/29)

الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1659

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٥	١
ثانيا -	أعمال اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٦		٢
	ألف - جدول أعمال اللجنة المخصصة	٦	٢
	باء - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٥٠	٧-٨	٣
	جيم - عرض تقرير اللجنة المخصصة على الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين واعتماده	٩-١٢	٥

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ٧٦/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وبعد أن أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي[١]، طلبت إلى رئيس اللجنة المخصصة أن يتابع حواره بشأن أعمال اللجنة مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي، وأن يطلع اللجنة المخصصة على مشاوراته وعلى التطورات الأخرى ذات الصلة في اجتماع يعقد في عام ١٩٩٦ لذلك الغرض بالتحديد، بحيث يسبق دورة عام ١٩٩٧ العادية للجنة. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة المخصصة أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن المشاورات المعقودة.

٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٧٦/٥٠، عقدت اللجنة المخصصة دورتها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وعقدت اللجنة جلسة رسمية واحدة خلال عام ١٩٩٦.

٣ - وأدلت الوفود التالية ببيانات في المناقشة العامة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال: موزامبيق، باكستان، الهند.

٤ - وتتألف اللجنة المخصصة من الدول التالية:

(أ) ٤٤ عضوا:

الاتحاد الروسي	بنما
اثيوبيا	بولندا
استراليا	تايلند
الإمارات العربية المتحدة	جمهورية تنزانيا المتحدة
اندونيسيا	جيبوتي
أوغندا	رومانيا
ألمانيا	زامبيا
إيطاليا	زمبابوي
باكستان	سري لانكا
بلغاريا	سنغافورة
بنغلاديش	السودان

سيشيل	مصر
الصومال	ملديف
الصين	موريشيوس
إيران (جمهورية - الإسلامية)	موزامبيق
العراق	النرويج
عمان	الهند
كندا	هولندا
كينيا	اليابان
ليبريا	اليمن
ماليزيا	يوغوسلافيا
مدغشقر	اليونان

(ب) مراقبون: جنوب أفريقيا، السويد، نيبال.

٥ - وفيما يلي أسماء أعضاء مكتب اللجنة المخصصة المنتخبين:

الرئيس: السيد هيرمان ليونارد دي سيلفيا (سري لانكا)

نواب الرئيس: السيدة جنفييف هاميلتون (استراليا)
السيد كارلوس دوس سانتوس (موزامبيق)
السيد سوجادنان بارنوهادينغرات (إندونيسيا)

المقررة: السيدة جوسلين لينغايا (مدغشقر)

ثانيا - أعمال اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٦

ألف - جدول أعمال اللجنة المخصصة

٦ - أقرت اللجنة المخصصة، في جلستها ٤٤٣، جدول الأعمال التالي (A/AC.159/L.124):

١ - افتتاح الدورة

٢ - إقرار جدول الأعمال

٣ - انتخاب نواب الرئيس

٤ - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥:

- بيان موجز من الرئيس بشأن المشاورات التي أجراها

٥ - مسائل أخرى

٦ - تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

باء - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٥٠

٧ - أثناء الجلسة المعقودة في ٨ تموز/يوليه (الجلسة ٤٤٣)، نظرت اللجنة المخصصة في قرار الجمعية العامة ٧٦/٥٠، وفي تنفيذه.

٨ - وأبلغ رئيس اللجنة الأعضاء بالمشاورات التي أجراها مع ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، أدلى بالبيان التالي:

"تقتصر دورة اللجنة المخصصة لعام ١٩٩٦ على جلسة واحدة. وقد طلبت إلينا الجمعية العامة أن نعقد جلسة واحدة لغرض محدد. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٦/٥٠ إلى الرئيس أن يتابع حواره بشأن أعمال اللجنة مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الرئيس أن يطلع أعضاء اللجنة المخصصة على مشاوراته وعلى التطورات الأخرى ذات الصلة.

"وقد أجريت مشاورات مع ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين انسحبوا من اللجنة وهم فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي

أثناء هذه المشاورات، أشرت إلى الاجتماعات التي عقدتها في العام الماضي مع ممثلي حكومات هذه البلدان. وكررت التأكيد على السياق الذي تجرى فيه المشاورات، مع التركيز بوجه خاص على مناخ الثقة الدولي الجديد الآخذ في الظهور في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانخفاض حدة التوتر نتيجة لانتهاء التنافس بين القوتين العظميين، وغير ذلك من التطورات ذات الصلة في العلاقات الدولية والتي تبشر جميعها بإحلال السلم في منطقة المحيط الهندي. وكررت القول بأن هذه التطورات تتيح فرصا لوضع نُهج بديلة جديدة من أجل التعاون الإقليمي والعالمي في المحيط الهندي.

"وأبلغتهم بأن اللجنة المخصصة، لدى نظرها في هذه النهج البديلة الجديدة، كررت الإعراب عن رأيها بأنه من الأهمية بمكان أن تقوم هذه الدول، بوصفها أعضاء دائمين في مجلس الأمن، بالمشاركة مجددا في أعمال اللجنة المخصصة. وأكدت على أن ذلك سيكون من شأنه أن ييسر كثيرا من إقامة حوار مشترك مفيد من أجل النهوض بالسلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

"وأبلغتني سلطات الولايات المتحدة الأمريكية بأن الولايات المتحدة لم توافق منذ البداية على المفهوم المتعلق باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، رغم أنها ظلت تشارك في اجتماعات اللجنة المخصصة حتى عام ١٩٨٩. وهي لم توافق على مفهوم اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم لأنها ترى أن هذه المبادرة تحد من حرية حركة أسطولها في المحيط الهندي. ويلزم للولايات المتحدة، بوصفها دولة كبرى، أن تتحرك دونما عائق في محيطات العالم لكي تسهر على مصالحها الاستراتيجية. ولا يزال من غير الواضح بالنسبة إلى الولايات المتحدة ما هو الهدف المرجو من اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. وذكرت سلطات الولايات المتحدة أيضا أن النقاط التي وردت في إعلان عام ١٩٧١ أصبحت لا صلة لها بالموضوع في سياق التطورات الراهنة. وفي رأيها أن شواغل الأمن والشواغل الأخرى التي تسعى بلدان المنطقة إلى معالجتها سبق أن تناولتها مؤسسات وترتيبات أخرى. وترى الولايات المتحدة أيضا أنه إذا كان لبلدان المحيط الهندي أن تعالج هذه الشواغل، عليها أن تقوم بذلك بنفسها على أساس إقليمي ودون إشراك قوى خارجية، مثل ترتيبات منطقة السلم التي أبرمت في جنوب الأطلسي، وهي مبادرة تتعلق بالبلدان المعنية. وذكرت الولايات المتحدة كذلك أن بلدان المحيط الهندي نفسها تواجه صعوبات كثيرة ولها مفاهيم مختلفة حول الأمن ونزع السلاح وغير ذلك. ويتعين تسوية هذه الأمور إذا كان للاقتراح المتعلق باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم أن يصبح آلية عملية للسلام. وأشير أيضا إلى أن رصد نفقات سنوية قدرها ٠٠٠ ١٥٠ من دولارات الولايات المتحدة للإبقاء على اللجنة المخصصة هو أمر لا يمكن تبريره في سياق المطالب التي تواجهها الميزانية العادية للأمم المتحدة بالنسبة لشواغل أكثر إلحاحا مثل قضايا اللاجئين والقضايا الإنسانية.

"وأبلغتني سلطات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنهم صوتوا ضد القرار ٧٦/٥٠، وأنهم لا يعتقدون، استنادا إلى ما تلقوه من تقارير عن دورة اللجنة المخصصة لعام

١٩٩٥، أن اللجنـــة تحقق أي تقدم ملحوظ. ولذلك، فإنهم لا يزالون على اقتناع بأنه ليس هناك، في الوقت الراهن، ما يدعوهم إلى تغيير موقفهم من الانضمام مجددا إلى اللجنة.

"وأكدت السلطات الفرنسية الموقف الفرنسي إزاء هذه المسألة على النحو الذي نقلته إليّ في عام ١٩٩٥. وموقف فرنسا لا يزال مؤداه أن حجب الإشارات إلى الإعلان المتعلق باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم في قرار الجمعية العامة الذي يحدد ولاية اللجنة المخصصة يشكل شرطا مسبقا لعودة فرنسا في نهاية المطاف إلى اللجنة المخصصة.

"وفي ضوء ذلك ذكرت فرنسا أن تطور السياق الدولي على النحو المبين يجعل الإشارة إلى نص تغلب على صياغته طبيعة ظروف المرحلة التي اعتمد فيها، ولم توافق عليه فرنسا قط، يبدو أمرا عفا عليه الزمن. ووجهت السلطات الفرنسية الانتباه أيضا إلى إسهام فرنسا الكبير في سلم وأمن منطقة المحيط الهندي. وذكرت فرنسا كذلك أن كثيرا من المبادرات الفرنسية الأخيرة أكدت على هذا البعد في سياسة فرنسا المتعلقة بالمنطقة. وقد قامت فرنسا على وجه الخصوص بتوقيع ثلاثة بروتوكولات إضافية لمعاهدة بليندابا المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ويعد هذا إسهاما هاما في سلم وأمن الجزء الغربي من المحيط الهندي".

جيم - عـرض تقريـر اللجنـة المخصصـة علـى الجمعيـة العامة في دورتها الحادية والخمسين واعتماده

٩ - في الجلسة ٤٤٣ ، المعقودة في ٨ تموز/يوليه، عرضت مقررة اللجنة المخصصة، مشروع تقرير اللجنة (A/AC.159/L.125).

١٠ - وجرت التوصية بعقد دورة عادية في عام ١٩٩٧.

١١ - وفي هذا الصدد، أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة اعتزامه عقد مشاورات غير رسمية بشأن نص مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، نظرت اللجنة المخصصة في مشروع تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة واعتمدته (A/AC.159/125).

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٢٩ (A/50/29).